

التحليل السوسيولوجي للمعاناة السياسية في الأحياء الشعبية - دراسة في محافظة سوهاج - حي العمري "نموذجاً"

إيهاب أحمد محمد إسماعيل*

دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية الآداب، جامعة سوهاج
ihab.ahmed@yahoo.com

المستخلص:

تتلخص إشكالية البحث من خلال تبني منهجاً سوسيولوجياً يمكن من ولوج الباحث الاجتماعي لمنطقة شعبية حتى يمكن تجميع رؤية شبه متكاملة ومادة بحثية تتيح فهم وتأويل العالم الاجتماعي لتلك المناطق، باعتبارهم يعيشون تجربة من اللامساواة والخوف من المستقبل، وكيفية صياغتهم لخطط من أجل الاستمرارية.

كما يهدف هذا السياق إلى التغلغل في كيان إحدى المناطق العشوائية في صعيد مصر، من خلال تعبيراتهم التي تم التوصل إليها عن طريق المقابلة المباشرة معهم، ومن هذا المنطلق النظري سنحاول تحليل نصوص المبحوثين من سكان تلك المنطقة التي يعبرون من خلالها عن معاناتهم ومحنهم من جهة، ومحاولاتهم نحو مقاومة أوضاعهم وجهودهم نحو التعبير عن وجودهم الاجتماعي. وقد تبلورت التساؤلات حول تساؤل رئيس مؤداه؛ ما أشكال المعاناة السياسية التي يعانيها سكان الأحياء الشعبية؟ وقد انبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما أشكال المعاناة الانتخابية لدى سكان الأحياء الشعبية؟
 - ما أشكال المعاناة الحزبية لدى سكان الأحياء الشعبية؟
 - ما أشكال المعاناة المؤسساتية لدى سكان الأحياء الشعبية؟
 - ما هي رؤية سكان الأحياء الشعبية تجاه الحلول الواجبة للتغلب على معاناتهم؟
- من هنا جاء البحث الراهن ليكشف عن معاناة سكان المناطق الشعبية سياسياً، على مستوى المشاركة الانتخابية متمثلة في رؤية المواطنين تجاه الانتخابات وأهمية المشاركة الفعالة فيها، وعلى مستوى المشاركة الحزبية ورؤيتهم نحو الأحزاب السياسية وإيمانهم بقيمتها، وأيضاً على مستوى مؤسسات الدولة المرتبطة بشكل مباشر بالجانب السياسي كتقييمهم للأداء الحكومي، وأيضاً محاولة الكشف عن تقييمهم لمستوى الخدمات المقدمة إليهم.
- ويستمد البحث جانباً من أهميته في الكشف عن مطالب تلك الفئات وما ياملون في تحقيقه، وكذلك الوقوف على مظاهر المعاناة السياسية وأبعادها، ومن ثم الكشف عن آليات تحقيق التكامل الاجتماعي الذي يصل بهم لحد الاندماج الحقيقي في الحياة السياسية. حيث تم سحب عينة عشوائية قوامها (١٢) مبحوثاً تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج، وذلك حسبما اقتضته طبيعة البحث.

ومن أهم نتائج البحث

- (١) تتمثل المعاناة لدى سكان المناطق الشعبية في الجهل بقيمة الانتخابات والجدوى منها من ناحية، وصعوبة التفرقة بين المرشحين نظراً لتشابه الاختيارات من ناحية أخرى.
- (٢) يعاني سكان منطقة البحث من عدم الاهتمام بهم وبقضاياهم الملحة من قبل أعضاء المجالس البرلمانية باستثناء فترة الدعاية الانتخابية فقط.
- (٣) ينظر غالبية أعضاء مجتمع البحث إلى الأحزاب السياسية باعتبارها لا تعبر عن واقعهم.
- (٤) إن الغالبية لا تعرف معنى الحزب السياسي ولا دوره، والأمر الشديد الغرابة أن منهم العديد لديه عضوية في أحزاب سياسية، إلا أنها عضوية شكلية.
- (٥) يعاني مجتمع البحث من تدني مستويات الخدمات، وتصل المعاناة لأعلى مستوياتها حينما ينظرون إلى أن كافة الإجراءات من قبيل المراوغة والتلاعب بعواطف المواطنين.
- (٦) تتجسد المعاناة لدى سكان المناطق الشعبية في أوضح صورها من خلال الشعور الدائم بالضيق لدى مبحوثين عدة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر برغبتهم في التعبير عن هويتهم التي يرون أنفسهم يسكنون في "مستقع غير آدمي" ولا يشكل إطاراً حقيقياً للعيش وتطور الذات.

مقدمة

تشكل الأحياء الشعبية ظاهرة اجتماعية نتيجة سرعة التحضر وارتفاع درجات الهجرة الريفية نحو المدن، وبالتالي عدم قدرتها على التوسع المخطط من ناحية وقلة الإمكانيات المادية المتاحة لها لحل مشكلة أزمة السكن التي تعيشها من ناحية أخرى. وهكذا فإن تشكل تلك الأحياء ماهي في الواقع إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية ويمكن الإشارة إلى أن الأحياء الشعبية كظاهرة منتشرة عبر أنحاء العالم المتقدم والنامي تتميز بجملة من الخصائص تختلف حسب طبيعة وعوامل نشأتها من مدينة إلى أخرى.

وفي مجال الدراسات الحضرية للأحياء الشعبية تعتبر من أكثر الأحياء انتشاراً في مدن العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعرضت هذه الدول إلى نمو حضري مكث فترجع أسبابه إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان من ناحية، وتحسن الأحوال المعيشية والصحية من ناحية أخرى، إضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن، ومن ثم تصبح مدن العالم الثالث غير قادرة على مواجهة المتطلبات الضرورية لجميع السكان فيلجأ الكثير من الناس إلى الإقامة في أحياء متخلفة تتعدم فيها شروط الحياة الحضرية. وبظهور التصنيع توسعت مدن العالم وعرفت نمواً حضرياً وعمرانياً من خلال توافد النازحين إليها الذين طمحووا إلى تحسين ظروفهم المادية والمعيشية الأمر الذي أدى إلى زيادة سكان الحضر، حيث ظهر النمو الحضري بصورة واضحة من ذبذبات القرن السابع عشر الميلادي^(١).

وعلى الرغم من انتشارها إلا أنها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، إلا أن هناك بعض الخصائص الاجتماعية والمادية المشتركة، منها أن الأحياء المتخلفة تتميز برداء نوعية المسكن وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة، وشدة الازدحام بارتفاع معدل الكثافة السكانية، كما تعتبر بؤرة أو مسرح الانتشار مختلف الأوقات الاجتماعية، كالجريمة وجنوح الأحداث وتدهور الأحوال الصحية والتعليمية، وهكذا تعد الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية منتشرة في كافة أنحاء العالم سواء المتقدم منها أو المتخلف ويتجلى هذا من خلال ما تسعى إليه دول العالم للنهوض بهذه الأحياء، وكذلك الدراسات الأمبريقية التي تقدمها كل دولة بهدف إعادة تطويرها لتنسجم وبقية أحياء المدينة.

ومن ناحية أخرى تتبلور قضية المعاناة لدى شقين رئيسيين الأول أهميتها النظرية والثاني أهميتها السياسية، وكلاهما له طابعه ودوره، فالمعاناة تعتبر مسألة اجتماعية لها طابع نفسي أي إنه لا بد من الاهتمام بعواقبها النفسية أيضاً، وقد أصبحت قضية المعاناة الاجتماعية برنامجاً بحثياً في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا^(٢). وهي ظاهرة إنسانية امتد وجودها نتيجة لطبيعة العصر الذي يعيشه الإنسان - عصر المتناقضات - عصر التنافس والتغيرات المتلاحقة.

كما أدت الحياة الحضرية بضوابطها الثقافية والاجتماعية المعقدة إلى ظهور بعض أشكال المعاناة لدى الأفراد والجماعات، وأيضاً عندما يشعر الإنسان أن حياته بلا معنى، وأن وجوده بلا فائدة ومن ثم يزيد هذا الشعور من إحساسه بالعزلة والانسحاب من المجتمع، ومرجع ذلك أيضاً إلى عزلة الإنسان عن روابطه التقليدية وبعده عن التضامن الاجتماعي هي مصدر معاناته في المجتمع الحديث. كما أشار "دوركايم" إلى أن التصنيع والديمقراطية الجماهيرية والنزعة العلمانية قد أدت إلى النزعة الفردية التي سادت التاريخ الحديث والتي بدت مظاهرها في اليأس والوحدة وخوف الذات واكتئابها وقلقها الزائد والتي تمثل مظاهر مختلفة للمعاناة^(٣).

ولا يمكن تقييم المجتمعات إلا من خلال التعرض بشكل مفصل لأوضاع بعض الفئات شبه الغائبة أو المغيبة عن الانخراط في الأنشطة المجتمعية والمشاركة المجتمعية، فغياب فئة أو جماعة عن المشاركة ربما يثير تساؤلات عديدة أهمها ما سبب الغياب؟ وهل هو عزوف مقصود له أسبابه؟ أم إنه حالة من اللامبالاة؟

أولاً - تقنيات العمل الميداني:

يقع حي العمري ضمن النطاق الجغرافي لمحافظة سوهاج ويتبع رئاسة حي شرق المحلية، يقع بين منطقتين هما منطقة راشد شمالاً ومنطقة غرب الكوبري جنوباً ومنطقة الشهيد من الناحية الشرقية، يظهر هذا الحي أحد نماذج مشكلات التحضر الذي أفرز مشكلات اجتماعية عدة، مثل البطالة والانحراف والاقتصاد العشوائي. لذا يمثل حي العمري أحد الأنماط المميزة لما يسمى بالهامشية الحضرية، حيث تعيش داخله الفئات المهمشة الكثيرة التي تشكل عالمًا واسعًا يمتد عبر شرائح مختلفة تعيش في قاع المدينة، كما يحوي الحي عدة تجمعات سكنية ما يعرف بالإسكان الشعبي المتوسط الثمن أو الإيجار، الأمر الذي أدى إلى ولوج العديد الأسر (الغرياء) إلى المنطقة باختلاف ثقافتهم.

ويكتسب هذا البحث جانبًا من أهميته وفاعليته من خلال تبني منهجًا سوسيوولوجيًا يمكن من ولوج الباحث الاجتماعي لمنطقة شعبية حتى يمكن تجميع رؤية شبه متكاملة ومادة بحثية تتيح فهم وتأويل العالم الاجتماعي لتلك المناطق، باعتبارهم يعيشون تجربة من اللامساواة والخوف من المستقبل، وكيفية صياغتهم لخطط من أجل الاستمرارية.

كما يهدف هذا السياق إلى التغلغل في كيان إحدى المناطق العشوائية في صعيد مصر، من خلال تعبيراتهم التي تم التوصل إليها عن طريق المقابلة المباشرة معهم، ومن هذا المنطلق النظري سنحاول تحليل نصوص المبحوثين من سكان تلك المنطقة التي يعبرون من خلالها عن معاناتهم ومخاوفهم من جهة، ومحاولاتهم نحو مقاومة أوضاعهم وجهودهم نحو التعبير عن وجودهم الاجتماعي. وقد تبلورت التساؤلات حول تساؤل رئيس مؤداه: ما أشكال المعاناة السياسية التي يعانيها سكان الأحياء الشعبية؟ وقد انبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما أشكال المعاناة الانتخابية لدى سكان الأحياء الشعبية؟
- ما أشكال المعاناة الحزبية لدى سكان الأحياء الشعبية؟
- ما أشكال المعاناة المؤسساتية لدى سكان الأحياء الشعبية؟

من هنا جاء البحث الراهن ليكشف عن معاناة سكان المناطق الشعبية سياسيًا، على مستوى المشاركة الانتخابية متمثلة في رؤية المواطنين تجاه الانتخابات وأهمية المشاركة الفعالة فيها، وعلى مستوى المشاركة الحزبية ورؤيتهم نحو الأحزاب السياسية وإيمانهم بقيمتها، وأيضًا على مستوى المؤسسات الخدمية في الدولة المرتبطة بشكل مباشر بالجانب السياسي كتقييمهم للأداء الحكومي، وأيضًا محاولة الكشف عن تقييمهم لمستوى الخدمات المقدمة إليهم، وكيف يؤثر ذلك على مستوى معاناتهم وخدمة قضائهم.

ويستمد هذا البحث جانبًا من أهميته في الكشف عن مطالب تلك الفئات وما ياملون في تحقيقه، وكذلك الوقوف على مظاهر المعاناة السياسية وأبعادها، ومن ثم الكشف عن آليات تحقيق التكامل الاجتماعي الذي يصل بهم لحد الاندماج الحقيقي في الحياة السياسية، وتقتهم بأنفسهم التي تؤكد لديهم أنهم عناصر فاعلة لها دور وطني لا يقل أهمية عن أي فئة أخرى في المجتمع.

وبناءً على ذلك كانت المقابلة مباشرة مع المبحوثين، حيث تم سحب عينة عشوائية قوامها (١٢) مبحوثًا تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج، وذلك حسبما اقتضته طبيعة البحث، حيث دأب الباحث على معايشة مجتمع البحث من خلال الزيارات المتعددة في أوقات مختلفة من اليوم، وقد كانت هناك العديد من الصعوبات الميدانية التي كان أهمها الشك الدائم في شخصية الباحث وصفته وإلى أي جهة ينتمي. وكثرة التساؤلات حول الجدوى والعائد من وراء هذه الأسئلة والنقاشات.

ثانيًا - مفاهيم البحث :**(١) مفهوم الحي:**

يعرف الحي - سوسيوولوجيًا - بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي، والمصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض، وهو المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه^(٤). ويتبين من هذا المفهوم أن الحي يمثل وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي، ومنطقة سكنية تتميز بخصائص اجتماعية معينة.

أما **الحي الشعبي**؛ فهناك من وصفه بالحي المتخلف وهو يشير إلى عدة تفسيرات قدمها الباحثون من خلال دراستهم على الأحياء المتخلفة بالمدينة، حيث يعتبر البعض منهم الحي المتخلف هو الحي الفاسد^(٥)، باعتبار أن المتخلف والفاقد مترادفان غير أنصفاً الفساد تنطبق على الأحياء كما تنطبق على مناطق غير سكنية، والبعض يعني بالحي المتخلف الحي غير المنظم من حيث الحالة العمرانية والشكل الخارجي، والحي المتخلف من حيث الأنماط والخصائص العمرانية والاجتماعية، كالحي الفقير، والحي التقليدي والحي الشعبي والحي الهامشي أي أن كلما هو متدني يشير إلى التخلف أو تخلفه^(٦).

علي أساس أن الحي المتخلف يمثل تدني المستوى العمراني لمساكنه وضعف الخدمات الاجتماعية به فهو بذلك يعكس واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي متدهور يتمثل في كونه مكان الإقامة من المدينة الذي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي متدني بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة^(٧).

وقد نشأت هذه الأحياء بسبب تدفق الهجرة الحاد من الريف نحو المدن بحثًا عن فرص العمل، ومن الأسباب الرئيسة في ترسيخ هذه الظاهرة وانتشارها هو الفقر الذي يمثل ظرفًا من ظروف الحياة المحدودة جدًا بفعل نقص الدخل، والموارد، وما ينتج عن ذلك من سوء التغذية، والأمية، والمرض، وارتفاع معدلات وفيات الرضع، وانخفاض متوسط طول العمر، وتدهور البيئة أي أنه ليس مجرد حالة اقتصادية فقط^(٨).

وأشار (محمد عاطف غيث) إلى الأحياء الشعبية بأنها المكان الذي توجد به مباني أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخلاق^(٩)، أي إنها أحياء تقع على أطراف المدينة تتمتع بمستوى متدنٍ من الخدمات الصحية أو غيرها كالمياه النقية، وسوء المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ويتجسد فيها سوء الأحوال السكنية، وما يترتب على وجود هذا من آثار على الأمن والأخلاق^(١٠).

كم حدد (السيد محمد بدوي) طبيعة الأحياء الشعبية بأنها عبارة عن مناطق داخل المدن الكبيرة وأحيانًا في أطرافها تتميز بانحطاط المستوى المعيشي بها من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية، والتي تسكنها أفقر الطبقات أو تتجمع فيها بعض الأقليات الدينية، أو العنصرية^(١١).

(٢) المعاناة السياسية:

المعاناة لغويًا تعني - في معجم اللغة العربية المعاصر - عانى/عاني من يعاني، عان، معاناة، فهو مُعان، والمفعول مُعان، وعانى الفقر/ عانى من الفقر كابده، قاساه، تألم منه وتحمل مشقته. وعانى المتاعب ليلعب هذا المجد - عانى ألمًا فظيعة حتى بلغ الغلأ - عانى المرض طويلاً عانى الأمرين/ عانى كثيرًا.

والمعاناة اصطلاحًا تعني تجربة شخصية يشعر فيها من يعاني بعدم السعادة، يرجع مردها إما إلى مسبب ماديكالألم الجسمي أو قد تكون مسببًا نفسيًا للمشكلات الحياتية المختلفة؛ من عدم تلبية الحاجات الشخصية، فقدان أحد الأفراد المقربين، الانفصال عن المجموعات الاجتماعية، الحد من الحرية المرض والموت. كما يمكن أن تتدرج المعاناة من أمور بسيطة إلى أمور غير محتملة، يرجع تقديرها حسب الشخص.

أما المعاناة السياسية في مضمونها تشير إلى صعوبة فهم الطريقة التي تسير بها العملية السياسية والاجتماعية، وعدم القدرة على التمييز بين البدائل والاختيارات المطروحة، لأن الفرد لا يستطيع توقع النتائج المحتملة، نظرًا لعمليات التعتيم ونقص الشفافية، ولا يمكن للفرد تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية من حوله، والتصور بأن الممارسات السياسية لا يمكن التنبؤ بتطوراتها المستقبلية^(١٢)، ذلك ما أشار إليه "روبرت دال" بأن أهم المعوقات التي تجعل الأفراد لا يهتمون بالسياسية، هي نظرة الشخص للأهداف الجديدة المطروحة باعتبارها لا تختلف عن سابقتها مما يجعل الممارسات السياسية لدية بلا قيمة^(١٣).

وبالتالي يمكننا تعريف المعاناة السياسية بأنها "نتاج التناقضات السياسية التي تخترق حياة المواطن في أوضاع تتعلق بالممارسات السياسية، الأمر الذي يُنشئ صراعًا لديه يجعله عاجزًا عن إدارة التناقضات بين الواقع المعاش والواقع المأمول عيشه".

ثانيًا - بعض المداخل النظرية

أشار " نيتشه" في إسهام له قائلًا كلما أردت أن تكون ناجحًا كلما بحثت عن المعاناة والفشل، إنهما وقودك للأمام. وعلى لسانه تأتي العبارة الشهيرة " إلى جميع هؤلاء الذين أهتم لأمرهم، أتمنى لكم المعاناة والكآبة والمرض، وسوء المعاملة والإهانات، واحتقار الذات وعذاب عدم الثقة بالنفس وانكسار الهزيمة، ولن أحمل لكم الشفقة، لأنني أتمنى أن تثبتوا بذلك هل يستحق أحدكم أن يحصل على ما يريد في هذه الحياة أم لا، وهذا الشخص فقط سيتحمل المعاناة"^(١٤). وهو بذلك يشير إلى أن المعاناة تحدث ضمن العديد من مجالات النشاط البشري، وبالتالي إن أشكال المعاناة السياسية تختلف حسب طبيعتها، وأصلها وأسبابها، ومعناها ومغزاه، والسلوكيات الشخصية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بها، والعلاجات الخاصة بها، وكيفية إدارتها. وتأتي - أيضًا - بدرجات متفاوتة من الشدة، بدءًا من معاناة خفيفة إلى معاناة لا تطاق، وقد تختلف المواقف وردود الفعل تجاهها على نطاق واسع، وذلك وفقًا لإمكانية تجنب هذه المعاناة أو كونها لا مفر منها، أو كونها مجدية أو غير مجدية، وكونها مبررة أو لا جدوى منها.

أما عن "بيير بورديو" فنعود علاقته بالسياسة إلى فترة حرب الجزائر ويرى أن العلوم الاجتماعية لا تستحق الاهتمام إن لم تكن في خدمة الإنسان والمجتمع وإن لم تكشف آليات الهيمنة السائدة في المجتمع. يقول بورديو في كتاب (إعادة الإنتاج) من المفهوم أن

علم الاجتماع كان مرتبطًا جزئيًا بالقوى التاريخية التي كانت تحدد طبيعة علاقات القوى التي يجب الكشف عنها في كل حقبة من حقب التاريخ، المشكلة السياسية الخاصة كانت تلك المتعلقة بنشر الأعمال العلمية المتقدمة التي تسمح بفهم وتقدير أكثر ديمقراطية بقدر المستطاع للنتائج التي يتوصل إليها علم الاجتماع، ولم يكن من باب المصادفة صدور كتاب بؤس العالم في عام ١٩٩٣م قبل الانتخابات الفرنسية، هذا الكتاب الضخم كان ثمرة سنوات من العمل البحثي الكبير الذي شارك فيه عشرات من الباحثين الذين عملوا بالتعاون الوثيق مع " بورديو " وقد كان الهدف الأساسي منه الكشف عن المعاناة الاجتماعية الناتجة عن سياسة الليبرالية الجديدة.

ينتمي " بيير بورديو " إلى ما يُعرف بالسوسيولوجيا النقدية التي كرّس لها حياته العلمية، جعلت مهمتها الرئيسية فضح سياسة واستراتيجية المهيمنين وتفكيك خطابهم، ذلك أنه يحاول بمنهج علمي رصين إدانة استراتيجيات الهيمنة التي يضعها المهيمنون بطريقة واعية أو غير واعية وآليات إنتاج وإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية ودور المحددات الاجتماعية في التعليم وفرصة الترقية الاجتماعية والتراتبية والطبقات الاجتماعية. فالتحليل الذي يقترحه " بورديو " يأتي بعد استنفاد الفكر الماركسي لقدرته على استيعاب تطور المجتمعات الأوربية وتعدد أساليب الهيمنة وتعقدها وكثرة الفاعلين، وغياب موضوع جماعي مرجعي، مثل البروليتاريا كطبقة عالمية، يقع على عاتقها خوض صراع التغيير والرفض والمقاومة. ذلك أنه ركز في أعماله على أوضاع الفقر والهشاشة الاجتماعية التي راح ضحيتها شريحة مهمة من المجتمع، فكانت السوسيولوجيا بالنسبة إليه أداة فعالة وذات مصداقية علمية في إحلال العدل والمساواة الاجتماعية. فالسوسيولوجيا عند " بورديو " بهذا المعنى هي العلم الذي يزعم، باعتبارها سلطة مضادة، لأنها تفصح بواسطة منتجاتها عن الآليات الخفية التي بواسطتها تستمر الهيمنة — " بورديو " لا يستسيغ السوسيولوجيا كعلم مهادن بل كمعرفة محاربة، أي معرفة رافضة أو منددة بالعنف الرمزي الذي يمارس ضد صغار الناس، لتصبح علمًا ينتسب له المهيمن عليهم، لذلك صنف أحد الباحثين " بورديو " بأنه الناطق باسم المعاناة الاجتماعية^(١٥).



قناع المعاناة على واجهة أحد المسارح باستوكهولم

حيث إنه تبنى قضية المعاناة حينما أكد على أنه لفهم ما يجري في أماكن مثل الأحياء الشعبية أو التجمعات الكبرى أو بعض المؤسسات المدرسية أيضًا، حيث تقرب هذه الأماكن بين أناس لا يجمع بينهم أي شيء، بإجبارهم على التعايش سواء مع الجهل أو عدم الفهم المتبادل، مع صراع كامن أو صريح بكل المشقات الناجمة عن هذا التعايش، لا يكفي اعتبار وجهات النظر كلاً على حدة، بل يجب أيضًا مواجهة بعضها ببعض، كما هي في الواقع، ليس للتخفيف من حدتها باللعب على تقاطع الصور إلى ما لا نهاية له، بل على العكس، إظهار ما ينتج عن المواجهة بين رؤى مختلفة أو متضادة للعالم وذلك بالتأثير البسيط للتجاوز^(١٦).

ومن ناحية أخرى تتبلور المعاناة في نظرية نفسية لدى "فرانكل " والتي تقوم على أساس أن حياة الأفراد تتمركز حول إرادتهم وإدراكهم لمعنى المشاركة والهدف منها، والتي من خلالها يحقق الفرد الجدوى والهدف من ممارساته الحياتية، فإذا غاب عن الإنسان الإحساس بمعنى الحياة فإنه يعاني الفراغ الوجودي، أي أن الحياة أصبحت رتيبة مملّة وأنها تسير بغير معنى أو هدف^(١٧). وتكون نتيجة لذلك أن يعيش الأفراد في ظل سياق مجتمعي محدد يتوقعون مقدمًا أنهم لا يستطيعون ولا يملكون تقرير أو تحقيق ما يتطلعون إليه من نتائج ومخرجات سياسية من خلال سلوكهم أو مشاركتهم السياسية^(١٨).

ومن جهة الاتجاه الصراعى؛ والذي يذهب إلى أن المعاناة في بعض الأحيان تأخذ شكل الاضطهاد حيث تكمن في التباين بين أفراد المجتمع، والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع وبالتالي استبعادهم، كما أن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل أن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيس لإحداث التغيير في المجتمع^(١٩).

وبذلك يمكننا القول بأن حينما يقارن سكان المناطق الشعبية بين أنظمة مرت بنفس الظروف التي يمرون بها وتجاوزت تلك الأنظمة كافة المصاعب وبدأت في مرحلة متقدمة من الديمقراطية والتطور السياسي، وذلك ما أشار إليه " كينيث نيوتن " بأن إدراك المواطن لواقعه وطبيعة الممارسات السياسية يعد من أهم العوامل المؤثرة فيه، ومقارنة ذلك بأداء وسياسات دول أخرى، من خلال إجراء تقييم للعالم سياسيا لخارجي، ذلك يوّد حالة من السخط السياسي الذي يوحي بأن هناك شيئًا ما في الحياة السياسية يجعلها تتسم بالضعف مقارنة بغيرها من الأنظمة سواء ضعف أداء السياسيين أو المؤسسات السياسية أو كليهما معًا^(٢٠).

وقضية المعانة السياسية لا يمكن عزلها عما حولها من قضايا أخرى تؤثر فيها وتتأثر بها، بل اعتبارها قضية محورية لها تداعياتها التي تتطلب النظر إليها من منظور أكثر عمقا من مختلف الأبعاد، حيث ذهب "رايت ملير" في إطار حديثه عن المجتمع والإنسان والعلاقة الجدلية بينهما إلى أنه لا يمكن فهم القضايا الخاصة بمعزل عن القضايا الكبرى، ولا يمكن فصل القضايا العامة عن القضايا الخاصة بالإنسان.

كما لا يمكن أن نغزل هذه التصورات الفكرية عن المناخ السياسي والاجتماعي السائد، ولا يمكن أن ن فصلها عن قضايا ومشكلات بل وأزمات المجتمع الأمريكي أو المجتمع الغربي بشكل عام، فالفوضى الاجتماعية التي سادت مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين وفقدان القيم الجماعية التي كانت محور الدراسات السوسولوجية الغربية السابقة، وظهور السمات السلبية من عدم المشاركة في القرارات السياسية، والعزلة الاجتماعية والاعتزاب الاجتماعي والسياسي، بل وعزل ما هو اجتماعي عما هو واقعي على مستوى التحليل والبحث الاجتماعي، إلى جانب غياب الوعي بقضايا المجتمع الكبرى والانشغال بالمصالح الذاتية كل هذا كان داعياً - من وجهة نظر ملير - إلى ضرورة إعادة قراءة الأعمال السوسولوجية منذ الفكر الكونتي وحتى الفكر الفيبري^(٢١).

فالعالم لدى الكثير من سكان الأحياء الشعبية تجاه العمل السياسي أنه لا تحكمه النيات الطيبة ولا المقاصد الشريفة ولا القيم المثلى، بل تحكمه المجاملة والازدواجية في المعايير، وعدم فهم آلياته ولزوجتها، الأمر الذي يجعل العمل السياسي مريباً لدى البعض أو مبهماً لدى البعض الآخر. وذلك اتضح أيضاً من خلال تبني النظرة السلبية تجاه شفافية العملية السياسية من خلال عدم الثقة في القائمين على وضع السياسات والقواعد التي تحكمها، وبالتالي في المخرجات التي تفرزها الممارسات السياسية المختلفة، ما يفضي إلى حالة من المعانة السياسية والاعتقاد بأن القواعد المنظمة للعملية السياسية قد انهارت، وهي نوع من الانتهاكات القانونية في التعامل مع الجمهور^(٢٢).

ثالثاً - واقع المعانة السياسية في منطقة شعبية "حي العمري" :

إن الفضاءات العشوائية هي مجال لإبداعات اجتماعية لا يمكن النظر إليها فقط كمواطن للخضوع، بل يمكن فهمها بوصفها مجالاً لتعبيرات احتجاجية عديدة تتم عن مخزون إبداعي لا يمكن التغاضي عنه. فهذه المناطق يمكن أن تُحوّل إلى مناطق للإبداع فالتحضر الخلاق ينبثق من رحم هذا التجمعات ذات الكثافة العالية والمفتقرة إلى رقابة جادة، لتظهر أشكالاً اجتماعية جديدة تفصح عن نسق وأنماط حياة لا نظير لها.

وتمثل منطقة البحث إحدى نماذج مشكلات التحضر الذي أفرز مشكلات اجتماعية عدة أهمها المعانة السياسية المتمثلة في المشاركة السياسية العشوائية، وفقدان الثقة، والشعور بالإقصاء والعزلة. وفيما يلي يمكن تناول عدة محاور أساسية للمعانة السياسية في مجتمع البحث:-

(١) المعانة الانتخابية:

إن نظرة سكان الأحياء الشعبية للانتخابات البرلمانية تتمثل في عدم تقنم في نزاهتها وشفافيتها في مختلف مراحلها، فهي - من وجهة نظرهم - تكتظ بالتجاوزات حيث لا يقوم المشرفون عليها بدورهم المنوط بهم، كذلك هيمنة بعض الأحزاب دائماً على غالبية المقاعد بأي طريقة، مما يجعلها عملية سياسية يشوبها العديد من أشكال التجاوزات والتشويه المتعمد الذي يفسد قيمتها والهدف منها، ذلك ما يجسد واقع المعانة السياسية المتمثلة في محاولة البحث عن السبل التي تتيح المشاركة الفعالة لكن التجاوزات والمعوقات وعدم الشفافية يحول دون ذلك. ويتضح ذلك من خلال قول بعض الحالات^(٥) "الانتخابات دي بتاعت البلطجية والكبار بس اللي معاهم فلوس وامكانيات واللي زي حالتي اهم حاجة معاه يجيب قوته وقوت عياله وبس".

ولما كان التصويت يمثل التفاعل بين الأفراد والنظام السياسي، حيث يحدث من خلال التصويت نوع من التبادل بين الأفراد والحكومة، فالناخبون يجب أن يشعروا بأن آراءهم تنعكس بتأثير المشاركة في عملية صنع القرار^(٢٣)، حيث تأثر الإقبال على التصويت بالعديد من المتغيرات والمؤثرات أهمها؛ الشخصيات المنتخبة (المرشحين) وذلك لإخفاقهم في تقديم قضايا حيوية تحفز سكان تلك المناطق على الإقبال على التصويت (المشاركة الانتخابية)، وذلك ما أكد عليه العديد من أفراد العينة^(٥) "يا بيه أصوات لمين دول - يقصد المرشحين- مايفتكروش حد غير في الانتخابات ولما تحتاجهم في مشكلة أو خدمة بتلاقهم يهربو منك" بمعنى أن الاهتمام بهم وبقضاياهم الملحة لا يكون إلا في فترة الدعاية الانتخابية، التي تكتظ بالوعود ولا ينفذ منها شيئاً، ونظراً للمعانة هنا قائمة حتى تثبت قناعة المواطن بأنه لا فائدة من المشاركة، وبالتالي أشار "مارك فراكلين" أنه لا لوم على الناخبين في ذلك، ولا يجوز اعتبار موقفهم نحو الانتخابات إخفاقاً لهم أو منهم^(٢٤).

ومن ناحية أخرى يقوم المرشحون باستغلال بعض الفئات من تلك الأحياء (من المسجلين خطر) والذين اشتهروا بالبلطجة والعنف في التحكم في بعض مجريات الأمور الانتخابية، واتضح ذلك في قول بعضهم^(٥) " المرشحين بيأجروا البلطجية والمسجلين

خطر في الحي عندنا عشان يقفلوا اللجان ويهددوا أي حد ضد مصالحتهم ويبدوهم فلوس كثير، وطبعًا سيادتكم عارف إنه الحي عندنا مليون بلطجية وعاطلية". وهنا تبرز قضية في غاية الخطورة وهي النظرة لتلك المناطق باعتبارها مصدرًا للبلطجية والمجرمين وبالتالي التعامل معهم من هذا المنطلق، الذي يعمم تلك النظرة على كل سكان الحي مما يؤدي إلى استبعادهم وإقصائهم سياسيًا والنظرة المتدنية لهم، وهو ما يزيد المعاناة لدى قطاع عريض منهم.

كما تمثل الانتخابات لدى العديد من سكان تلك المناطق مصدرًا للتربح، وينتظرونها كموسم للكسب المادي الوفير، حيث إنهم يمارسون أعمالًا تدر لهم أموالًا -مشروعة أو غير مشروعة- من خلال العمل في المقرات الانتخابية كعمال نظافة، ضمن الفرق الدوارة التي تتولى تعليق اللافتات والملصقات في الشوارع والميادين، ومقدمي المشروبات والمأكولات. أما البعض الآخر فيكون ممن ينفذون برامجًا تحتوي على مخاطر وهم من يلجأ إليهم المرشحون أثناء الأزمات والمشاكل، خصوصًا في فترة التصويت.

أما من حيث أهم أسباب عدم حرص سكان تلك المناطق على التصويت في الانتخابات هي الجهل بقيمة الانتخابات والجدوى منها من ناحية، وصعوبة التفرقة بين المرشحين نظرًا لتشابه الاختيارات من ناحية أخرى، كما أنهم من خلال تجاربهم السابقة مع المشاركة في الانتخابات لم يؤخذ بصوتهم وإرادتهم، ولم يُعترف بهم كمواطنين لهم حقوق على أعضاء المجالس النيابية. ويدلل على ذلك قول المبحوثين^(٥٠) "أنا مش عارف الناس بتصوت ليه في الانتخابات وياه لازمته وياه اللي عاد علينا منها غير المشاكل".

وبالتالي يمكننا القول بأن هناك سمة عامة لدى سكان الأحياء الشعبية وهي أن مخرجات العملية الانتخابية لا تمثل توقعاتهم بالمقارنة بما يسمعون ويشاهدون خلال فترة الدعاية الانتخابية وأن السابق لا يختلف كثيرًا عن الحالي، واتضح ذلك من قولهم أنه لا فروق بين المرشحين لأن النتيجة واحدة في النهاية، وتظهر المعاناة السياسية هنا من خلال فقدان ثقة في نتائج المشاركة والهدف منها نظرًا لتكرار تلك الحالات، الأمر الذي يجعل المعاناة تستمر وتتفاقم حيث إن الأهداف الجديدة المطروحة لا تختلف عن سابقتها ما يجعل الممارسة السياسية بلا جدوى أو قيمة^(٥١)، كذلك وقوف بعضهم أمام الحشد الشديد من قبل الأحزاب - وحتى الأفراد - الذي يثبت لدى البعض أن الأمر قد حُسم قبل عملية الاقتراع نفسها، وبالتالي فقد انعدم معنى المشاركة في ظل سياق مجتمعي محدد يتوقعون مقدمًا أنهم لا يستطيعون ولا يملكون تقرير أو تحقيق ما يتطلعون إليه من نتائج ومخرجات سياسية من خلال سلوكهم أو مشاركتهم السياسية^(٥٢).

وبشأن اللقاءات الجماهيرية التي يعقدها المرشحون اتضح أن معيار الكفاءة والمعرفة المسبقة يحدد مستوى المشاركة في مثل هذه اللقاءات، وتكرر حالات عدم الاهتمام بهذه الفئات والتواصل معهم من قبل الأعضاء أصبح لدى سكان هذه المناطق انطباعًا عامًا بأن المرشحين سوف تنتهي علاقتهم المباشرة بهم عقب انتهاء عملية التصويت وإعلان النتائج، الأمر الذي يفقدهم الشعور بجدوى هذه اللقاءات التي من المفترض أن تثرى لديهم الاهتمامات السياسية والمشاركة في كافة الممارسات السياسية.

(٢) المعاناة الحزبية:

يختلف دور الأحزاب السياسية في التوعية السياسية للأفراد ودفعهم نحو المشاركة باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية السائدة من حيث كونها أنظمة رأسمالية أم اشتراكية ففيعض البلدان يعتبر الحزب السياسي أحد أهم الأدوات للتربية الشبابية وتربية الكوادر والصغار من خلال المنظمات المحلية والعالمية، ومن خلال الأندية والندوات التي يقوم بها الحزب بهدف توعيتهم بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع. وفي البلدان الرأسمالية تلعب الأحزاب السياسية التي تحكم نفس الدور إلى جانب وسائل الإعلام والمؤسسات المشاركة في الحياة السياسية^(٥٣).

كما ارتبطت المشاركة الحزبية - بحد كبير - بالنظرة لتلك الأحزاب باعتبارها تبحث عن أصواتهم فقط، أما من ناحية القيادات الحزبية والعضوية الجادة فهم خارج الحسابات تمامًا واتضح ذلك من خلال قول أحدهم^(٥٤) "الأحزاب بتدور على ال يدعهم الحزب بفلوس أو أي حاجة لكن احنا لا ؛ إحنا ناس فقرا وبيصولنا باشمنزاز وما ينفعش نكون ظاهرين أصلاً في الحزب". ومن هنا يمكن القول بأن سكان تلك المناطق يفقدون الأمل حتى في تقلدهم أية مناصب سياسية نظرًا لما يلاقونه من معاملة تعتبرهم مجرد أرقام في الحسابات السياسية.

ومن هنا يمكن القول أن بعض مبادئ الأحزاب السياسية قد تسهم في عدم ثقة المواطنين وعدم رغبتهم في المشاركة الحزبية، الأمر الذي أدى إلى غياب الديمقراطية الحقيقية داخل الأحزاب وتأثيرها على مصداقية هذه الأحزاب وانعدام المجال لحرية الاختلاف داخلها، وانعدام الفرصة لتداول القيادة وظهور أجيال جديدة تدين بالولاء للحزب وليس للأشخاص، وعكس أسلوب رشيد لإدارة الصراع الفكري السياسي داخل الأحزاب بشكل يحفظ تماسك هذه الأحزاب، ولا يؤدي إلى انفجارها من الداخل ثم تدنى لغة الحوار والخطاب السياسي سواء داخل كل حزب، أو بين الأحزاب وبعضها، أو بينها وبين الحكومة.

وقد تبين أن أغلب هذا القطاع من سكان الأحياء الشعبية يعزف عن المشاركة الحزبية من منطلق جدوى المشاركة فيها في صناعة القرار السياسي أو حتى التأثير على مجريات الحياة السياسية، فالصورة الغالبة للعلاقة بينهم وبين الأحزاب تبدو فوقية قائمة على سيطرة قادة الأحزاب المطلقة على كافة أنشطة الحزب، لذلك تحدث هذه المعاناة نتيجة اختلال العلاقة بينهما، الأمر الذي يفرز الكثير من السلبيات أهمها صعوبة التكيف وتحقيق التوافق في ظل غياب التنقيف المعني بتمكين تلك الفئات والتأكيد على الدور المأمول منها.

بالإضافة إلى نظرتهن إلى الأحزاب باعتبارها لا تعبر عن واقعهم ولا تسعى نحو إنجاز برامجها السياسية وذلك يرجع إلى احتكار بعض الشخصيات والعائلات للسيطرة والسلطة داخل الأحزاب لفترات طويلة مما يؤثر على إتاحة الفرصة لباقي المواطنين للمشاركة الحزبية. وبالتالي فإن تلك الأحزاب لا تهتم سوى بالمصالح الخاصة بأعضائها سواء كانت مصالح مادية أو سياسية، دون النظر إلى قطاع عريض من المواطنين.

كما أن الغالبية العظمى منهم لا تعرف معنى الحزب السياسي ولا دوره ولا لأي الجهات ينتمي، على الرغم من معرفتهم بوجود عدد من الأحزاب على الساحة السياسية، والأمر شديد الغرابة أن منهم العديد لديه عضوية في أحزاب سياسية، إلا أنها عضوية شكلية، وقد شارك العديد منهم في الدعاية لمرشحي بعض من هذه الأحزاب، وبالتالي كانت النتيجة أن الأغلبية لا تشارك مطلقاً في صناعة أي قرار تقريباً داخل تلك الأحزاب، وكل ما هو مطلوب منهم أن يكونوا أدوات للحشد وداعمون لمرشحي الحزب، ليصبح قيادات الأحزاب هم أصحاب الرأي الأول والأخير في كافة القرارات والتحركات، مع غياب الحوار والتوعية اللازمة لإشراك تلك الفئات في الحياة السياسية، حيث إن سكان تلك المناطق ينتقدون بشكل لاذع الواقع الذي يعيشونه ويتفاعلون معه ويحكمون عليه من نظرتهن الواقعية.

(٣) المعاناة المؤسساتية:

أشار "حليم بركات" إلى أنه عندما نقوم بتحليل طبيعة الممارسات السياسية لآبد من التركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولذلك تُشدد على عملية تمكين الدولة من الهيمنة على المجتمع بسحق أو تعطيل المجتمع المدني في البلدان العربية كافة، من خلال هذا التحليل نكشف كيف تأصلت المعاناة، حين أصبح قطاعاً من الشعب ينظر إلى نفسه باعتباره خادماً للدولة بدل أن تكون الدولة خادمة للشعب، وإلى حد يجعل هذا القطاع من المواطنين يعاني من الإقصاء ويشعرون بأنهم بحاجة إلى من يحميهم من بعض مؤسسات الدولة.

حيث إن البحث في أزمة المجتمع المدني عموماً؛ هو بحث في ممارسات بعض مؤسسات الدولة التعسفية للسلطة. فلقد سلبت هذه المؤسسات في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، وجرّدت الشعب من حقوقه الإنسانية، ومنها حق المشاركة السياسية وحق التعبير عن آرائه المستقلة، وقد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائل مختلفة، منها السيطرة على العائلة، القبيلة، الطائفة، الدين، الأحزاب، النقابات والاتحادات المهنية، ومنها انشغالها الأساسي بأمنها الخاص على حساب أمن المجتمع وسلامته^(٢٨).

وهنا تبرز قضية محورية تتعلق بالقدر الذي يمكن أن يكون تدخل الدولة فيه مفيداً لإرساء معايير ثقة المواطنين في دولتهم، إذ ذهب "جيمس كويلمان" إلى القول بأن كلما اتسع دور الدولة وزاد حجم تدخلها في المجتمع تقلص المخزون المجتمعي من رأس المال الاجتماعي^(٢٩) إلا أن دور الدولة يظل حاضراً في تطوير وإعادة بناء الثقة من خلال قدرتها على بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. فمخزون الثقة في أي مجتمع - وفقاً لما ذهب إليه "أ. فونج A. Fung" - يشكل عاملاً أساسياً لقيام حكم رشيد يقوم على الشفافية والمشاركة من جانب المواطنين، إذ يشكل غياب ثقافة المشاركة في مؤسسات مدنية غير حكومية عائقاً أمام ترسيخ المشاركة ومساءلة الجهاز الحكومي وتنمية الإحساس بروح الجماعة والتعاون في العلاقات فيما بين المواطنين^(٣٠).

وبتحليل المعطيات الميدانية اتضح أن سكان منطقة البحث يرون أن المؤسسات الحكومية تعمل بروتينية الموظف لا يقدم الخدمة كاملة للمواطن، واتضح ذلك خلال قول بعضهم^(٣١) "المصلحة بابيه عايزة منك ميت ورقة وميت ختم وميت مشوار تصرف قد اللي هتاخده ده لو خدت حاجة أصلاً، وابسط حاجة عند الموظف يقولك تعاللي بعد يومين تلاتة أو أسبوع تكون الدنيا باظت معانا"، "خد ورقة وروح بيها الحي جنبك هناك بعد ساعتين حتلاقي في إيدك عشرين ورقة مالهاش لازمة غي تسدد بيها رسوم وقرف".

وبالتالي ينبع هذا الشعور من كون المؤسسات الحكومية تعمل بعشوائية بل إن هناك فجوة تتسع دوماً بين تصريحات كبار المسؤولين في المؤسسات الخدمية تتضمن الكثير من المثاليات، وواقع يعاني أصحابه من التمييز والإقصاء، لتزداد الفجوة بين المجتمع ومؤسسات أنشئت أساساً لخدمته، الأمر الذي يترتب عليه ظهور حالة من المعاناة متمثلة في الإحساس بأن تلك المؤسسات لا تمثلهم ولا تعبر عنهم.

ويتفق ذلك مع دراسة "كلايبرون ومارتين" أن أكثر ما يؤدي إلى تردي العلاقة بين المواطن والحكومة، هو الإخلال بالوعود سواء الصريحة أو الضمنية من قبل الحكومة أو المسؤولين من خلال عدم معاقبة المخطئين والمفسدين والمخادعين ما يشعر المواطنين بعدم المساواة^(٣١).

كما تشير المعطيات الميدانية إلى ضعف المشاركة على مستوى الجمعيات الأهلية، بل إن المثير للاهتمام هو أن العديد من أفراد العينة لا يعرفون شيئاً عن هذه الجمعيات. إلا الجمعيات المعنية بحقوق المعاقين والأرامل والأيتام، أي الجهات التي تقدم دعماً مادياً للأسر الفقيرة، وهذا يدل على لجوء أعضاء هذه المناطق إلى هذه الجمعيات وتدني المستوى الاقتصادي لهم. يرتبط الرضا عن الخدمات المقدمة للمواطن بدرجة كبيرة بانتمائه لمجتمعه الأكبر وبتأنيده عموماً، فكلما كان هناك ارتياح من جانب المواطنين كلما كان النظام بأثره أكثر تمتعاً بالشرعية من جانبهم، فضلاً عن أن انخفاض مستوى الرضا قد يؤدي بدوره إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة، ويخلف مجتمعاً هشاً غير قادر على وضع خطط شاملة للتنمية^(٣٢). كما أن تفاقم هذه الأزمة يؤدي إلى السخط خاصة على القيادات الحكوميين، وبعض الشخصيات العامة، وكذلك يسهم في زيادة السلوك المنحرف وغير المشروع، والميل ناحية التطرف^(٣٣).

واتضح من خلال المعطيات الميدانية أن سكان تلك المنطقة الشعبية يرون أن الخدمات متدنية على كافة المستويات والمؤسسات الخدمية تعاملهم باستراتيجية عشوائية وليس لها برنامج إصلاحي واضح وأنها ليس لها برنامج أو استراتيجية في حل أزماتهم، كما أنهم لا يصدقون تصريحات المسؤولين لأنها عكس ما ينفذونه. بالإضافة إلى أن أهم أسباب المعاناة تتبع من كون تلك المؤسسات تعمل بعشوائية أي نتيجة للقرارات التي ربما تكون غير مفهومة حيث ترفع شعار المساواة والحرية واعتماد القانون ولا ينعكس ذلك على أدائها، بل ظلت الفجوة تتسع دوماً بين خطاب يتضمن الكثير من المثاليات وواقع يعاني أصحابه من التمييز والإقصاء، لتزداد الفجوة الأمر الذي يترتب عليه زيادة حدة المعاناة لدى هذه الفئات متمثلاً في إحساسهم بأنهم خارج الحسابات.

واتضحت هذه الدرجة من المعاناة بشكل صادم حينما وصل الأمر بالبعض إلى النظر إلى بعض مديريات الخدمات باعتبارها مسلطة ضد مصالحتهم، ففي الوقت الذي يعيش فيه سكان المناطق الشعبية أشكال عدة من الإهمال والتعدي على حقوقهم من قبل الآخرين، يشاهدون على مدى اليوم من يؤكد على الشفافية وإعمال القانون، الأمر الذي أشعرهم بخيبة الأمل في وجود من يحمي حقوقهم الأساسية كمواطنين.

أما فيما يتعلق باستجابة المسؤولين لمتطلباتهم تصل المعاناة لأدنى مستوياتها، باعتبارها من قبيل المراوغة والتلاعب بعواطف المواطنين، حيث إن الوعود من وجهة نظرهم لا يتم تنفيذها حتى ولو في أضيق الحدود. لذلك نجد هناك حالة من التوجس تنتاب المواطنين تجاه تصريحات المسؤولين، كقول بعضهم^(٣٤) "بص على الشوارع والعمارات متبهذلة ازاي والصرف اللي ضارب ومالي الدنيا ناموس ومهما اشتكيت مفيش فائدة. بالذمة لو فيه اهتمام بينا كمواطنين كانت الصحة ولا الحي سابونا كده!". وذلك ما أشار إليه "ستافانكوملين" وهو أن من أهم العوامل المؤثرة في مواقف المواطنين تجاه حكومتهم هي مدى قدرتها على تحقيق نتائج مرضية في كافة المجالات، والفرضية الرئيسية هي إن ضعف الأداء الحكوميتجاه القضايا السياسية البارزة - مثلاً - يؤدي إلى التقييمات السلبية للحكومة من قبل المواطنين، والذي يؤثر بدوره على دعم المواطنين للنظام السياسي وعدم تقبلهم فيه.

ويزداد الأمر خطورة عندما يترجم سوء الأداء الحكومي إلى مواقف سلبية، عندما يسعى المواطنون إلى التعبير عن استيائهم من خلال العزوف عن التصويت أو اعتباره ليس له قيمة أو محاولة إفساده من خلال عدم المشاركة والدعوة للمقاطعة أو من خلال التأثير على أنواع أخرى من المشاركة^(٣٤).

كما أشار "فوكوياما" إلى أن الدولة تتمتع عموماً بمدى واسع من الوظائف المختلفة، تسخره لخدمة أغراض سلبية أو إيجابية على حد سواء، فسلطة القسر والإكراه التي تتيح للدولة حماية حقوق الملكية وتوفير السلامة والأمن العام هي السلطة ذاتها التي تخولها مصادرة الأملاك الخاصة والاعتداء على حقوق مواطنيها والتضييق عليهم^(٣٥). حيث إن بعض الأنظمة السياسية في سبيل سعيها لتحقيق الاستقرار قد تلجأ إلى العنف والقمع تجاه أي حركات احتجاجية نابعة من ثقافة معينة تغذيها، وذلك ما يرفضه الشباب الجامعي ويجعل نظرهم تتغير للأسوأ تجاه المشاركة السياسية عموماً.

تتضح تجربة المعاناة السياسية من خلال الشعور الدائم بالضيق لدى مجوئين عدة، إذ كثيراً يتحدثون عن أوضاعهم بإحساس يشوبه الألم والحسرة، فالغالبية منهم تعتقد أنهم منسيون من قبل الدولة ومن جانب السياسيين الذين لا يتذكرونهم إلا في أثناء فترة الانتخابات البرلمانية، بل إن وضعهم يساهم في استبعادهم يومياً من أماكن الترفيه، ويجعلهم موضع شك دائم عند السلطة الأمنية، وخوفهم الدائم المرتبط بالملاحقات الأمنية حيث يعد ذلك سبباً رئيساً في عزوفهم عن المشاركة السياسية وبالتالي إلى انزعاجهم، وشعورهم بالإقصاء، فربما تلجأ بعض الحكومات إلى القمع نظراً للاختلافات السياسية، إبان حدوث أي تغييرات سريعة

في الأنظمة القائمة أو في فلسفات الحكم القائم.

وفي الأخير يعيش سكان الحي تجاه حيهم شعوراً ينم عن مفارقة وهي من ناحية يقدمون أنفسهم بوصفهم "أبناء الحي" في إشارة إلى التعبير عن هويتهم ولكنهم يشعرون بأنهم يسكنون "مستنقع غير آدمي" ولا يشكل إطاراً حقيقياً للعيش وتطور الذات، وهو حي منسي لا يوفر لهم فضاءً للتواصل، تلك الحالة من التناقض تنشئ صراعاً لدى سكان الحي يجعلهم عاجزين عن التوفيق بين كل هذا الكم من المتناقضات وذلك يجسد المعاناة بشكل واضح.

رابعاً - نتائج الدراسة :

(١) المعاناة الانتخابية:

أ- تشير النتائج إلى عدم ثقة سكان المناطق الشعبية في نزاهة الانتخابات وشفافيتها في مختلف مراحلها، فهي - من وجهة نظرهم - تكتظ بالتجاوزات والمخاطر .

ب- كان الاهتمام بسكان تلك المناطق وبقضاياهم المُلحّة في فترة الدعاية الانتخابية فقط، من أكثر أسباب المعاناة، حيث تكتظ تلك الفترة بالوعود ولا ينفذ منها شيئاً، وتنتهي أيضاً تلك الوعود بانتهاة فترة الدعاية.

ج- إن النظرة إلى تلك المناطق باعتبارها مصدراً للبلطجية والمجرمين وبالتالي التعامل معهم من هذا المنطلق، أدى إلى تعميم تلك النظرة على كل سكان الحي مما أدى إلى استبعادهم وإقصائهم سياسياً والنظرة المتدنية لهم.

د- تمثل الانتخابات لدى العديد من سكان تلك المناطق مصدراً للتربح، حيث إنهم يمارسون أعمالاً تدر لهم أموالاً -مشروعة أو غير مشروعة- من خلال العمل في المقرات الانتخابية كعمال نظافة، أو ضمن الفرق الدوارة التي تتولى تعليق اللافتات والملصقات في الشوارع والميادين، وكمقدمي المشروبات والمأكولات. أما البعض الآخر فيكون ممن ينفذون برامجاً تحتوى على مخاطر وهم من يلجأ إليهم المرشحون أثناء الأزمات والمشاكل، خصوصاً في فترة التصويت.

هـ- تتمثل المعاناة لدى سكان المناطق الشعبية في الجهل بقيمة الانتخابات والجدوى منها من ناحية، وصعوبة التفرقة بين المرشحين نظراً لتشابه الاختيارات من ناحية أخرى، كما أنهم من خلال تجاربهم السابقة مع المشاركة في الانتخابات لم يؤخذ بصوتهم وإرادتهم، ولم يُعترف بهم كمواطنين لهم حقوق على أعضاء المجالس النيابية.

و- إن تكرار حالات عدم الاهتمام بهذه الفئات والتواصل معهم من قبل الأعضاء، خلق لدى سكان هذه المناطق انطباعاً عاماً بأن المرشحين سوف تنتهي علاقتهم المباشرة بهم عقب انتهاء عملية التصويت وإعلان النتائج، الأمر الذي يُفقدهم الشعور بجدوى التواصل معهم والاهتمام بمؤتمراتهم.

(٢) المعاناة الحزبية :

أ- يتبنى قطاع عريض من سكان تلك المناطق نظرة إلى الأحزاب السياسية باعتبارها تبحث عن أصواتهم فقط، أما من ناحية القيادات الحزبية والعضوية الجادة فهم خارج الحسابات تماماً.

ب- ينظر غالبية أعضاء مجتمع البحث إلى الأحزاب السياسية باعتبارها لا تعبر عن واقعهم وذلك يرجع إلى احتكار بعض الشخصيات والعائلات للسيطرة والسلطة داخل الأحزاب لفترات طويلة مما يؤثر على إتاحة الفرصة لباقي المواطنين للمشاركة الحزبية.

ج- أدى اختلال العلاقة بين الأحزاب السياسية وذلك القطاع من المواطنين، إلى إفراز الكثير من السلبيات أهمها صعوبة التكيف وتحقيق التوافق في ظل غياب التنقيف المعني بتمكين تلك الفئات والتأكيد على الدور المأمول منها.

د- تبين أن الغالبية لا تعرف معنى الحزب السياسي ولا دوره ولا لأي الجهات ينتمي، على الرغم من معرفتهم بوجود عدد من الأحزاب على الساحة السياسية، والأمر الشديد الغرابة أن منهم العديد لديه عضوية في أحزاب سياسية، إلا أنها عضوية شكلية.

هـ- ينتقد سكان تلك المناطق بشكل لاذع الواقع الذي يعيشونه ويتفاعلون معه، ويصفون الأحزاب السياسية بالكرتونية، ويحكمون عليها من خلال نظرهم الواقعية.

(٣) المعاناة المؤسساتية:

- أ- يؤكد سكان منطقة البحث على أن برنامج الحكومة يسير وفقا لاستراتيجية عشوائية ولا يوجد برنامج إصلاحي واضح، وأنها ليس لها برنامج أو استراتيجية في حل الأزمات، كما أن البعض لا يثق في أدائها لأن تصريحات المسؤولين عكس ما ينفذونه، وأن المواطن البسيط خارج الحسابات.
- ب- وصل الأمر بالبعض إلى النظر إلى بعض مديريات الخدمات باعتبارها مسيطرة ضد مصلحتهم، ففي الوقت الذي يعيش فيه سكان المناطق الشعبية أشكال عدة من الإهمال والتعدي على حقوقهم من قبل الآخرين، يشاهدون على مدى اليوم من يؤكد على الشفافية وإعمال القانون، الأمر الذي أشعرهم بخيبة الأمل.
- ج- فيما يتعلق باستجابة المسؤولين لمتطلبات سكان منطقة البحث؛ تصل المعاناة لأعلى مستوياتها، باعتبار كافة الإجراءات من قبيل المراوغة والتلاعب بعواطف المواطنين، حيث إن الوعود من وجهة نظرهم لا يتم تنفيذها حتى ولو في أضيق الحدود.
- د- إن أهم العوامل المؤثرة في مواقف سكان المناطق الشعبية تجاه حكومتهم هي مدى قدرتها على تحقيق نتائج مرضية في كافة المجالات.
- هـ- تتجسد المعاناة لدى سكان المناطق الشعبية في أوضح صورها من خلال الشعور الدائم بالضيق لدى مبحثين عدة، إذ كثيرا يتحدثون عن أوضاعهم بإحساس يشوبه الألم والحسرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر برغبتهم في التعبير عن هويتهم التي يرون أنفسهم يسكنون في "مستنقع غير آدمي" ولا يشكل إطارا حقيقيا للعيش وتطور الذات.

Abstract***Sociological Analysis of Political Suffering in the Popular Neighborhood (A Study in Sohag Governorate - Al-Emary Neighborhood " as a Model ")*****BY Ehab Ahmed Mohammed Ismail**

The problem of research is summarized by adopting a sociological approach that enables the social researcher to reach a popular region so that a semi-integrated vision and research material can be collected that will enable the understanding and interpretation of the social world of these regions as living an experience of inequality and fear of the future and how to formulate plans for continuity.

In this context, we will attempt to analyze the texts of the respondents from the residents of that region, through which they express their suffering and hardship on the one hand, and on the other hand, And their attempts to resist their situation and their efforts to express their social existence. Questions have been raised about the president's question: What are the forms of political suffering suffered by people living in popular neighborhoods? Several secondary questions have emerged from this question:

- What are the forms of electoral suffering among people living in popular neighborhoods?
- What are the forms of partisan suffering among people living in popular neighborhoods?
- What are the forms of institutional suffering among people living in popular neighborhoods?
- What is the view of people living in popular neighborhoods towards the appropriate solutions to overcome their suffering?

The current research shows the suffering of people in the popular areas politically, at the level of electoral participation represented in the citizens' vision towards the elections and the importance of effective participation in them, and on the level of party participation and their vision towards political parties and their belief in their value, and also at the level of state institutions directly related to the political aspect And to try to reveal their assessment of the level of services provided to them, and finally to see the residents of the popular neighborhoods towards the appropriate solutions to overcome their suffering and serve their issues.

The study draws on its importance in revealing the demands of these groups and what they hope to achieve, as well as to identify the manifestations of political suffering and its dimensions, and then reveal the mechanisms of social integration that reach them to reduce real integration into political life.

A random sample of (12) subjects were randomly selected according to the nature of the research.

• ***The most important research results:***

- 1) The people living in the popular areas are ignorant of the value and feasibility of the elections, on the one hand, and the difficulty of distinguishing between the candidates due to the similarity of choices on the other.
- 2) The residents of the research area suffer from the lack of interest in them and their urgent issues by the members of the parliamentary councils except for the period of election propaganda only.
- 3) The majority of members of the research community view political parties as not expressing their reality.
- 4) The majority does not know the meaning of the political party nor its role, and the strange thing is that many of them have membership in political parties, but they are a formal membership.
- 5) The research community suffers from low levels of services, and suffering to the highest levels when they consider that all actions such as dodging and manipulating the emotions of citizens.
- 6) The suffering of the inhabitants of the popular areas is most evident in the constant feeling of distress among many respondents, especially when it comes to their desire to express their identity, who see themselves as living in a "non-human swamp".

الهوامش

(¹) جبر الدبريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية. ترجمة محمد الجوهري، القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت، ص ١٨-١٩.

(²) Emmanuel Renault: "A *Critical Theory of Social Suffering*". Critical Horizons, vol.11(2), Maney Publishing, 2010, p221.

- (٣) رشاد موسى ومديحه الدسوقي: المشكلات والصحة النفسية. القاهرة: الفاروق الحديثة لطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٧٦-٢٧٧.
- (٤) السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان. الإسكندرية: المكتب العلمي، ١٩٩٧، ص ١.
- (٥) السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٢٣٢-٢٣٣.
- (٦) السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان. مرجع سابق، ص ١٩٥.
- (٧) السيد عبدالعاطي السيد: علم الاجتماع الحضري. مرجع سابق، ص ٢٣٥.
- (٨) فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ١١٨.
- (٩) محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ١٢٠.
- (١٠) حسين عبدالحميد رشوان: علم الاجتماع الحضري (مشكلات المدينة). الإسكندرية: المكتب العالمي للكمبيوتر، ١٩٩٧، ص ١١٢.
- (١١) السيد محمد بدوي وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٢٤.
- (12) Ikuo Kabashima et al.: *"Casual Cynics or Disillusioned Democrats? Political Alienation in Japan"*. Political Psychology, Vol. 21(4), UK, Blackwell Publishers, Dec. 2000, p781.
- (١٣) طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي البيئية العربية. القاهرة: مكتبة غريب، ٢٠٠٠، ص ٣٣-٣٤.
- (14) [http://www.sasapost.com/opinion/philosophy of suffering and art of pessimism/ 14/2/2017.](http://www.sasapost.com/opinion/philosophy%20of%20suffering%20and%20art%20of%20pessimism/)
- (١٥) محمد بوشخي: بيير بورديو - السوسيولوجيا ناقضة للهيمنة. <http://www.thewhatnews.net>.
- (١٦) بيير بورديو: بؤس العالم - الجزء الأول (رغبة الإصلاح). ترجمة محمد صبح، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ٢٠١٠، ص ١٧.
- (١٧) محمد عباس يوسف: الاغتراب والإبداع الفني. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٢٤.
- (18) Bas Denters & Peter Geurts: *"Aspects of political alienation - An Exploration of their Differential Origins and Effects"*. ActaPolitica, Vol.18 (4), 1993, p448.
- (١٩) عدلي السمري: الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة في دراسة المشكلات الاجتماعية، الجزء الأول (المفهوم - المدخل - المنهج). القاهرة: الزعيم للنشر، ٢٠٠٣، ص ٤٥.
- (20) Kenneth Newton: *"Institutional Confidence and Social Trust - Aggregate and Individual Relations"*. In Torcal, M. & Montero, J.(eds.): *"Political Disaffection in Contemporary Democracies - Social Capital, Institutions, and Politics"*. London, Routledge, 2006, p86.
- (٢١) أحمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة - تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٤٧.
- (22) Ikuo Kabashima et al. : **Op. Cit.**, p782.
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٤) و (١٢) و (٧).
- (23) Alex N. Dragnich et. al: *"Government and Political Science - An Introduction to Political Science"*. New York, Random House, Inc., 1971, p429.
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٢) و (٦) و (٨).
- (24) Mark N. Franklin: *"Electoral Comparativeness and Turnout - How Voters Reach to the Changing Character of Elections"*. Chicago, Midwest Political Sciences Association, 2004, p3.
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٦) و (٧) و (٩).
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٣) و (١٠).
- (٢٥) طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي البيئية العربية. مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.
- (26) Bas Denters & Peter Geurts: **Op., Cit.**, p448.
- (٢٧) عبد الفتاح تركي وآخرون: مفاهيم أساسية في التربية. الإسكندرية: المعارف الحديثة، ١٩٨٤، ص ٦٠.
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٣) و (٧).
- (٢٨) حلیم بركات: الاغتراب في الثقافة العربية - متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٩٢.
- (29) James S. Coleman: *"Foundations of Social Theory"*. Cambridge, Harvard University Press, 1990, pp312-317.
- (30) Archon Fung: *"Empowered Participation - Reinventing Urban Democracy"*. Princeton, Princeton University Press, 2006, p120.(Online) <http://press.princeton.edu./titles/7762.html>.
- (*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (٤) و (٧) و (٩) و (١١).

(³¹) Michele P. Claibourn & Paul S. Martin: "Trust and Joining - An Empirical Test of the Reciprocal Nature of Social Capital". Political Behavior, Vol.22 (4), Heidelberg, Springer Publishing, Dec. 2000, p272.

(³²) صدفة محمود : العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، ٢٠٠٩. ص ٤.

(33) Paul Abramson & Ada Finifter: "On the Meaning of Political Trust - New Evidence from Items Introduced in 1978". Midwest Political Science Association, American Journal of Political Science, Vol.25(2), May. 1981, pp.297-298.

(*) أكد هذا المعنى الحالات رقم (١) و (٢) و (١١).

(³⁴) Staffan Kumlin: **Op. Cit.**, p75.

(³⁵) فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة/ مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص ٤١-٤٢.